# حال اللغة العربية

## في المملكة الأردنية الهاشمية

مجمع اللغة العربية الأردني

١٤٤٤ هـ / ٢٠٢٣ م

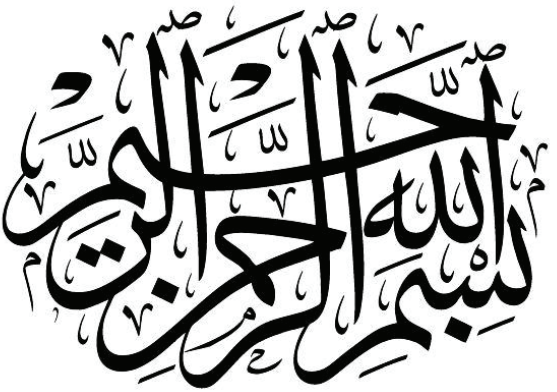
بسم الله الرحمن الرحيم

# حال اللغة العربية

## في المملكة الأردنية الهاشمية

مجمع اللغة العربية الأردني

١٤٤٤ هـ / ٢٠٢٣ م

## مقدمة:

قد يبدو الاهتمام بحال اللغة العربية مسألة أكاديمية نظرية بحتة ولا تشكل حالة تستدعي التأمل والدراسة والمتابعة من المؤسسات ذات العلاقة وفي مقدمتها المجامع اللغوية والجامعات والمدارس والإعلام، لكن إذا نظرنا إلى التغيرات التي تحملها ثورة الاتصالات والمعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي بحق اللغة العربية، وتَحَوُّلِ جزءٍ ملحوظٍ من الإعلام نحو اللهجة العامية، وتأثير التمكن من اللغة على مقدرة الطلبة في المدارس والجامعات في استيعاب العلم وإتقان مهارة التعلم والكلفة الاقتصادية الناجمة عن ضعف اللغة لدى الطلبة ولدى الفنيين الذين يتعاملون مع مختلف الأجهزة والمعدات التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية للمواطن، نجد أن متابعة حالة اللغة العربية ورصد التطورات التي تقع عليها أو حولها أو فيها تمثّل رصداً لمسألة وطنية بامتياز ومتابعةً لأحد المحركات الرئيسية لإغناء رأس المال البشري وتحسين إنتاجيته بمردوداتها الاقتصادية وتعزيز مسيرة التقدم والإنجاز على مستوى الوطن بأكمله، وسوف نتناول في هذا التقرير المحاور ذات الأهمية في هذا الشأن.

تعاني اللغة العربية، في المملكة الأردنية الهاشمية، كسائر الدول العربية، من مشكلات عديدة في مقدمتها تحدي اللغات الأجنبية ولا سيّما الإنجليزية،

وضآلة حجم الترجمة، وضعف الإمكانات المتاحة للمؤسسات القائمة على شؤون اللغة، وضعف المحتوى الرقمي الموجود على الشابكة من حيث الكم والجودة، وبالتالي فإن ضعف التفاعل مع هذا المحتوى يحول دون تطوره. كما أن غياب المصطلحات الموحدة يعمل على تشتيت الجهود في المنصات الاصطلاحية.

ومن هنا أصبح لزاماً على جميع المؤسسات ذات العلاقة وفي مقدمتها المجامع أن تسهم في تقديم ما ينهض باللغة للتعامل مع التحديات التي تواجهها اليوم، ونأمل أن يكون هذا التقرير مساهمة فعالة في تقديم بعض الحلول القابلة للتطبيق.

## ١) اللغة العربية في مؤسسات التعليم العام

تحتل اللغة في مؤسسات التعليم العام أهمية كبيرة لأنها تمثل ساحة الانطلاق اللغوي والتربوي للأجيال الصاعدة، ونلاحظ فيها:

١. ضعف محتوى المناهج المدرسية من حيث النصوص المختارة؛ إذ تكاد تخلو من القيم والإبداع والأفكار الخلاقة والنصوص الجيدة.

٢. ضعف الاهتمام بمنهاج اللغة العربية إلى حد ما، خاصة من حيث إدراج كتاب (اللغة العربية - تخصص) مادةً اختيارية في المرحلة الثانوية لهذا العام.

٣. تقليص مهارة الحفظ لدى الطلبة بحيث أصبحت المساحة المخصصة لهذه المهارة ضئيلة مقارنة مع غيرها من المهارات.

٤. ضعف القدرات اللغوية لأغلب المعلمين في جميع مراحل التدريس.

٥. غياب اللغة الفصيحة عن قاعات التدريس غياباً يكاد يكون تاماً حتى في حصة اللغة العربية.

وقد نشأت هذه التراجعات أولاً بسبب عدم تأهيل المعلمين وثانياً بسبب النظر إلى اللغة على أنها مجرد أداة تواصل بالمفهوم السطحي وليست فضاء للتفكير.

ومن أجل التشجيع على الاهتمام باللغة العربية أطلق المجمع ما يأتي:

- مجموعة من المسابقات الثقافية في الخط العربي والقصة القصيرة والتقرير الصحفي وغيرها، استهدفت الفئات العمرية في مرحلة التعليم العام والعالي.
- مسابقة الإنشاد الشعري على مستوى المملكة.
- مكتبة للأطفال في كل يوم سبت للقراءة والمطالعة مجاناً من الساعة العاشرة صباحاً حتى الثالثة مساء.

## ٢) اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي

من المفترض أن تكون مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات ساحة حية للعلم والتعليم والتفكير والإبداع في فضاء لغوي سليم قادر على استيعاب مثل هذه المواد، غير أن الملاحظ أن اللغة العربية ضئيلة التواجد في مجالات عديدة:

### أولاً: اللغة المسموعة

١. من الخطأ عدم استخدام اللغة العربية الفصيحة في التدريس في الكليات العلمية، إذ إن اللغة المستخدمة في هذه الكليات هي لغة هجينة تولدت من المزج بين العامية والإنجليزية والفصيحة، وهو ما جعلها لغةً لا

تستجيب للمطلوب في الفهم والاستيعاب والقدرة على التعبير المعمق لدى الطالب.

٢. غياب قرار الدولة وجهود الكليات العلمية في تعريب التعليم، حيث إن الكتب المقررة والمراجع كلها بالإنجليزية؛ مما يحدث فجوة كبيرة بين لغة التدريس الهجينة ولغة الكتاب المقرر والمراجع ويوقع الطالب في سوء الفهم وضعف الاستيعاب وعدم القدرة على التعبير عن الأفكار؛ لأنه يقرأ شيئاً ويسمع شيئاً آخر.

٣. استخدام المدرسين في الكليات العلمية اللغة الإنجليزية سواء في المصطلحات العلمية أو الكلام العادي، ويحلو لبعض أعضاء هيئة التدريس التحدث بهذه اللغة الهجينة رغم وجود البديل اللغوي الفصيح.

٤. عدم التقيد بالمصطلحات المعرَّبة رغم تعريب كثير منها، ويصرّ بعضهم على استعمال البدائل غير العربية، ما يؤكّد عدم اطلاع المدرسين على النشاطات المجمعية في الأردن والعالم العربي، وهذا يحرم الطالب من فرصة الفهم باللغة العربية.

٥. المراوحة الواضحة بين العامية والفصيحة في اللقاءات الإذاعية والتلفازية.

**ثانياً: مهارة الكتابة**

مهارات القراءة والكتابة والاستيعاب يجب أن تبدأ من الصفوف الأولى في المدرسة إلا أن مؤسسات التعليم العالي لا تحاول استدراك النقص في هذه المهارات، لذا نلاحظ عدم العناية بمهارات الكتابة، وافتقار مؤسسات التعليم العالي لكتب مرجعية في هذا المجال.

والعربية في مؤسسات التعليم العالي تعاني من:

١. عدم كفاية الساعات المعتمدة للغة العربية في مختلف التخصصات.

٢. قصور طرق الاختبار والتقويم عن تحديد المستويات اللغوية للطلبة، بحيث يتم تدارك المستويات الضعيفة.

٣. عدم تركيز خطط أقسام اللغة العربية على قضايا تخدم اللغة العربية وتواكب العصر، واقتصارها في معظم الأحيان على قضايا تراثية في اللغة.

## ٣) اللغة العربية في الإعلام والإعلان

اللغة هي الركن الأساسي في العملية الإعلامية في جميع محاورها ومرتكزاتها على تنوع وسائلها وتعدد وسائطها، وسلامةُ اللغة ورصانتها

ووضوحها وانسجامها مع روح العصر السبيلُ الأمثل لإيصال الرسائل الإعلامية للجماهير الواسعة، غير أن واحدةً من مهام الإعلام تتمثل في الارتقاء بالذوق العام إضافة إلى تعزيز دور العلم والعمل، ومن هنا فإن رفع سوية اللغة وتمكينها من الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع ليساعد مكوناته على وعي واقعها، لتشكل بفهمها المشترك مواقف متناسقة أو متقاربة في قضايا الرأي العام فتدافع عنها وتصل إلى حلول مشتركة قادرة على النهوض بالمجتمع؛ لذا فضعف لغة الإعلام يحول دون هذه الغايات، ودون معرفة الحقائق أو الوصول إلى الهدف.

وتتمثل مشكلات اللغة في الإعلام والإعلان بالآتي:

١. أنّ جزءاً كبيراً من الإعلانات يكتب ويبث بالعامية أو بلغة أجنبية.

٢. ضعف لغة الإعلام وركاكتها في أحيان كثيرة وعدم مراعاة السلامة اللغوية فيما ينشر أو يبث.

٣. تَوَجُّه أكثر البرامج الإذاعية والتلفازية لاستخدام العامية ولهجات بعيدة عن واقع المجتمع الأردني.

٤. غياب برامج الأطفال الناطقة باللغة العربية السليمة.

٥. صعوبة التحكم في وسائل التواصل الاجتماعي التي تعد منصاتٍ لشرائح المجتمع المختلفة ولا تمتلك في أغلبها الحد الأدنى من إتقان اللغة.

٦. ضعف الرقابة على المادة الفنية التي لا تستجيب لسلامة اللغة العربية أو الذوق العام.

ومن أجل المساعدة في تصحيح هذه الحالة قام المجمع بعدد من الإجراءات، منها:

- تعميم قانون حماية اللغة العربية على المؤسسات المختلفة.
- متابعة تطبيق القانون في الدوائر الرسمية.
- توجيه كتب شكر للأطراف الملتزمة بالقانون، وتنبيه الجهات المخالفة وتذكيرها بالقانون.
- عقد المؤتمرات الصحفية للحوار حول آليات تطبيق القانون.
- عقد ورش عمل مع الجهات المعنية بالقانون مثل وزارة الصناعة والتجارة وغرف التجارة والصناعة وأمانة عمان والبلديات وشركات الملكية الفكرية والمؤسسات الثقافية.
- عقد لقاءات فاعلة مع لجان وزارية ونيابية للعمل على تفعيل القانون.
- إجراء مقابلات تلفازية وإذاعية للتوعية بالقانون وأهمية اللغة في الحياة العامة.
- إنشاء إذاعة تَبُثّ بالفصيحة على مدار الساعة، وترددها (١٠٢,٩).
- تشكيل فريق للتواصل مع القائمين على أمور اللغة العربية في

الجامعات الأردنية والمدارس، للتوعية بأهمية اللغة وبيان دور المجمع في الحفاظ عليها.

- التأكيد على القطاعات التجارية للالتزام بالقانون بكتابة أسماء المحال باللغة العربية، وأي عبارة أجنبية تكتب بخط صغير تحت الاسم العربي.

هذا وقد فاز المجمع بجوائز وطنية وعربية عن دوره في وضع القانون وتفعيله، منها جائزة محمد بن راشد عام ٢٠١٨م.

## ٤) تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها

ازدادت أعداد المراكز التي تدرس اللغة العربية للناطقين بغيرها خلال السنوات العشرين الماضية، وأصبح لديها طلبة من بلدان مختلفة. وحقيقة الأمر أن هذه المراكز تؤدي دوراً رياديا في تعليم العربية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك نقصاً في الدراسات التي تتناول تقييم واقع تعليم العربية للناطقين بغيرها في المملكة الأردنية الهاشمية، ونوعاً من الضبابية التي تحيط بالأساليب المتّبعة في التعليم، إضافة إلى تعدد المرجعيات والجهات التي تقوم على هذه المهمة في القطاعين: العام والخاص. وفي جانب آخر هناك تفاوت في المناهج التي تُقدّم في هذه المراكز وفي نوعية البيئة التعليمية والتعلمية التي تقدّم فيها هذه البرامج.

من أهمّ المشكلات الكبرى في هذا الشأن أن جزءاً من المتعلمين

يطلبون تعلم العامية وليس الفصيحة ليكونوا قادرين على التعامل مع الجمهور مباشرة.

ومن أجل تحسين الأداء وتلافي المشكلات التي تعيق هذا النشاط المهم، سيكون تطبيق التوصيات الآتية مفيداً:

١. قيام جهة مركزية واحدة تشرف على مراكز تعليم العربية للناطقين بغيرها وعلى مناهجها، وتراقبها وتصدر تراخيصها، ويمكن أن يكون مجمع اللغة العربية الأردني هو الجهة المناسبة لذلك.

٢. توفير بيئة تعليمية يُراعي المنهاجُ فيها تعليمَ اللغة العربية السليمة بشكل أساسي وإلى جانبها العامية إذا طلب المتعلم ذلك.

٣. تأكيد الاهتمام بتدريب المعلم الذي يجب أن يكون واسع الأفق ومثقفاً وملمّاً بالطرق الحديثة لتعليم اللغات.

## ٥) حوسبة اللغة العربية

يعيش العالم اليوم في العصر الرقمي، وتشمل الرقمية جميع النشاطات الإنسانية في المجتمع ابتداءً من السياسة والاقتصاد مروراً بالعلوم وانتهاء باللغة والثقافة. ولأن اللغة هي الفضاء الذي يمكن أن تحقق فيه الحوسبة فإن متابعة هذا الأمر تعني الاستعداد للمستقبل.

أحرزت التطبيقات المختصة بحوسبة اللغة خلال السنوات الماضية

قـدراً من التقـدم والنجـاح غير أنها بحـاجة لتعزيز الجهـود والمثـابرة والدعم المؤسسي والمـالي. ومع هذا فما تزال البحـوث في حوسبة اللغـة العربيـة غير مستقـرة على ثوابـت واضحـة على صعيـد المصطلحـات والمفـاهيم وطـرق المعالجة.

ومن التوصيات في هذا الصدد:

١. العمـل علـى تطـوير مشـاريع للأبحـاث في مراكـز البحـث والجـامعات والمؤسسـات ذات العلاقة بحوسبة اللغة العربية.

٢. تحويل مشاريع الأبحاث لتقنيات قابلة لضمان حقوق الملكية.

٣. وضع ملخصات لمشاريع الحوسبة الرئيسية المطلوبة، والدعوة إلى تمويل هذه المشـاريع وإيجـاد فـرق عمل تقـوم على تطويـرهـا، ثم إتـاحتـها لمـن يشـاء، ومن أهم هذه المشاريع:

- مشروع شبكة الكلمات العربية.

- وسم المدونات المشكولة.

- المحللات اللغوية (Analyzers): الصرفية والنحوية والدلالية.

ولأن حوسبة اللغة عملية مستمرة ومتواصلة ومتجددة مع التقدم التكنولوجي يجب تكليف مؤسسـات بعينها تقوم على حوسبـة اللغـة العربيـة لتصبـح قضـية وطنية وقومية. والمرحلة التي وصل إليها العلم والتقنية لا تحتمل ترك مسـألة

حوسبة اللغة العربية للتجريب هنا وهنـاك، ولا بد من إيجـاد مؤسسات قادرة على حوسبـة العربيـة، على أن تحظى هذه المؤسسات بالدعم الرسمي والمالي لنشاطاتها، لتقوم بوضـع الأطر، وتنسيق النشـاطـات لعمليات الحوسبـة، وما يرافقها من بحث علمي. ثم إتاحة ما وصلت إليه مشـاريع البحث والتطوير لمن يريد أن يبني عليه تطبيقات تقنية.

**٦) اللغة العربية والتواصل على الشابكة والهاتف المحمول**

من الملاحظ أنه نتيجة للأمر الواقع أصبح لدينا:

أ- ثنـائية لغوية، وتتجلى في استخدام مفردات إنجليزيـة إلى جانب العربية، وكتابة النص العربي أحياناً بالأبجدية الإنجليزية.

ب- ازدواجية لغويـة تتجلى في مزاحمـة اللهجـة العـامية للغـة الفصيـحة.

ج- ظاهرة الضعف اللغوي في جميع مجالات اللغة.

د- ارتفاع نسبة النصوص غير الفصيحة في المواقع الإخبارية.

هـ- طغيان اللهجة العامية في الرسائل القصيرة.

و- ظهور مزيج من اللغة والأشكـال التعبيـرية والعـلامات الإيحـائية في جميع أنواع النصوص على تفاوت في المقدار.

وفي هذا المحور عقد المجـمع شراكات مع الجامعات لأنها تزخر بالطاقات الطلابية التي إذا وُظِّفت ستكون أكثر فـاعلية من غيرهـا، حيث وقّع اتفاقيات

مع الجامعة الأردنية والجامعة الهاشمية الناشطتين في هذا المضمار لدعم زيادة محتوى اللغة على الشابكة.

## ٧) امتحان الكفاية في اللغة العربية

نجح المجمع في إطلاق امتحان الكفاية المنبثق عن المادة العاشرة من قانون حماية اللغة العربية رقم (٣٥) لعام ٢٠١٥م.

الواقع:

- صدر للامتحان نظام رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٦م وعُدّل النظام عام ٢٠١٩م، وصدرت تعليماته بموجب قرار مجلس المجمع رقم (م ل ع/٢/٢٤٤١) ونشر في الجريدة الرسمية.
- خضع للامتحان منذ بداية عام ٢٠١٨م حتى الآن ما يزيد على عشرين ألف متقدم من التخصصات كافة.
- عُقِد الامتحان بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية لعدة دورات.
- يعقد الامتحان الآن في ثلاثة وعشرين مركزاً في وزارة التربية والتعليم.
- وقّع المجمع مذكرة تفاهم مع رابطة علماء الأردن لإخضاع الأئمة والخطباء للامتحان، وتنسيبهم لدورات في اللغة العربية حسب المستويات.

وفي هذا الشـأن يمكن التوصيـة بضـرورة أن يصبـح اجتياز امتحان الكفاية واحداً من متطلبات التوظيف في القطاعات الرسمية والأهلية والأكاديمية.

**٨) الالتزام باستخدام اللغة العربية وفق القانون**

حقق المجمع في هذا الصـدد تقدماً كبـيراً في إصداره قـانون حماية اللغة العربـية رقم (٣٥) لعام ٢٠١٥م، إلا أن العربيـة ما تـزال تواجـه تحديـات كبيرة في هذا الصدد منها:

١. عدم إصدار نظام لهذا القانون حتى الآن.

٢. غيـاب التدقيـق اللغـوي للكتـب الصـادرة من بعض المؤسـسات القـائمة على النشر.

٣. عدم إلزام الدولـة للمشـاركين في المـؤتمـرات الرسميـة أو الاتفـاقيـات الدولية بالتحدث باللغة العربية، وفي هذا مخالفة صريحة للقانون.

٤. عدم تدريس العلوم بالعربية في الجامعات.

٥. إهمـال الفصيحـة على حسـاب اللهجـات العـاميـة في الإذاعات وقنوات التلفزة.

## خـــاتمة:

إن اللغــة هي ركن أسـاسي في التعليم والتكنـولوجيا والثقــافة والتواصــل والإبداع، وقيمة اقتصــادية كبـيرة، بالإضـافة إلى قيمتها الوطنية والقومية. ولا يزال أمام اللغة العربية الكثير من الجهد سواء في المصطلحات أو الحوسبة أو التزام الإعـلام والتعليم بها أو غير ذلك من نشـاطات. كما أنه لا بد من التوافـق على مؤشـرات رقمـية لقيـاس التمكن من اللغة العربيـة لمختلف الفئات، إضـافة إلى دعم التـأليف والنشر والترجمة في كل مجــال وتشجيعه، وتأهيل المعلمـين والأســاتذة لجعـل العربيــة السليمــة لغة المؤسـسة التعليمـية، وعــودة الإعـلام إلى اللغة العربية السليمة.